

لقاء العدد

فضيلة الشيخ / أحمد بن علي
ابن أحمد الحفاف*

أجرى الحوار
حمد بن عبدالله بن خنين

* رئيس محكمة سرة عبيدة بمنطقة عسير (سابقاً).

القضاء نبراس العدل، مقامه عظيم، وعمله جليل، فهو سبيل إقامة الحق وإنصاف المظلوم، كيف إذا كان القضاء يخدم أربعمائة قرية هي مجموعة قرى سراة عبيدة، والتي تولى فيها القضاء ضيفنا الشيخ/ أحمد بن علي الحفاف، عندما كان رئيساً لمحكمة سراة عبيدة، فبسعة هذا العطاء والنشاط امتدت طاقته وحيويته إلى أن ترأس جماعة تحفيظ القرآن الكريم، وتولى الإشراف على أعمال البر، ومنها توزيع الزكوات وبناء المساجد، وهكذا كانت همة هذا الرجل بهذا العمل الجبار، وبالرغم من تقاعده إلا أنه لا يزال في قمة عطائه في عمله كمحامي ممارس، مستفيداً من خبراته، يفيد ويستفيد، فكان خلال ٣٢ سنة أمضاها في القضاء يخدم مجتمعه ويحقق طموحاته، ولا يزال يواصل العطاء، إنه نجم سما واعتلى وعم نوره أرجاء السماء.

(مجلة العدل) ناجتني بلابلها فافترفي دفتيها طيف أشعاري
وها أنا من روى أبها أبادلها حباً وأروي لها عن بعض أخباري
ضيفنا طرحنا عليه الكثير من الأسئلة، فأجاب وأفاد: وأوجز في الإجابة التي تفي بالمراد، فكانت كلماته علماً نافعاً وفائدة جمّة، فإليك ما دار معه من حوار:

■ أما أبرز الزملاء في معهد الرياض العلمي: الدكتور علي إبراهيم النملة وزير العمل السابق، وفي كلية الشريعة الشيخ عبدالله بن سعيد المطوع قاضي الاستئناف، والأستاذ عبدالرحمن حموض، والدكتور أحمد عبدالله حميد، وحسين حكيم قاضي، وإبراهيم الصبيحي، وعدد من الزملاء الأفاضل لا تحضرني أسماؤهم.

■ ما هي سيرتكم العملية في القضاء؟

– دُمت في القضاء ٣٢ عاماً حيث غيّنت في القضاء ملازماً عام ١٣٩٤هـ في رئاسة محاكم عسير لدى سماحة الشيخ العلامة إبراهيم بن راشد الحديثي تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته، كان رحمه الله أباً حنوناً ومعلماً فذاً، اكتسبت منه الشيء الكثير، وكذلك ابنه فضيلة الشيخ محمد بن إبراهيم الحديثي –أطال الله عمره– الموجه والمرشد لكل الأعمال التي كُلفت بها في محكمة أبها، وبعد انتهاء مدة الملازمة عينت قاضياً في محكمة بارق ثم في محكمة الشعف (شعف شهران) لمدة أربع سنوات ثم رئيساً لمحكمة سراة عبيدة بمنطقة عسير عام ١٤٠٠هـ لحين تقاعدي عام ١٤١٦هـ، وقد كُلفت بالعمل في محكمة الحرّجة وخيبر الجنوب وأحد رفيدة واشتركت في عدة قضايا ثلاثية في عدد من المحاكم.

■ حدثنا عن قضاء بلدتكم من حيث النشأة ومراحل تطورها والقضاة الذين تعاقبوا فيها؟

■ عرفنا بشخصكم من حيث الاسم والميلاد والنشأة؟

– الاسم: أحمد بن علي بن محمد الحفاف، ولدت في عام ١٣٦٩هـ بقرية آل ينفع بتمنية جنوب أبها وهي قرية من قرى رجال ألمع، ونشأت بها تحت رعاية والدي، الذي أدبني فأحسن تأديبي، حيث كنت أجالس الرجال وأتطلع إلى غد أفضل، ولدي من الطموح لأن أكون على سعة من العلم والفهم والدراية.

■ حدثنا عن مسيرتك التعليمية؟

– درست المرحلة الابتدائية في قرية آل ينفع بمدرسة سعد بن أبي وقاص ثم انتقلت للعاصمة الرياض فدرست المرحلة المتوسطة (المتوسطة الثانية) ثم سافرت إلى نجران ودرست المرحلة الثانوية في المعهد العلمي وتخرجت منه عام ١٣٨٩هـ، ثم انتقلت لمدينة الرياض، حيث درست المرحلة الجامعية بكلية الشريعة، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتخرجت منها عام ١٣٩٣هـ.

■ من تذكرون من مشايخكم، وأبرز زملائكم؟

– مشايخي كثر، منهم المتوفى – رحمه الله – ومنهم الباقي على قيد الحياة – أطال الله عمره – وأذكر منهم الشيخ عبدالكريم اللاحم، والشيخ فهد الحمين، والشيخ صالح العلي الناصر، والشيخ

الدكتور زاهر عواض الأملعي، والشيخ عبداللطيف آل الشيخ، والشيخ عبدالعزيز آل الشيخ،

● الحياة المعاصرة زادت فيها أنواع الجرائم وتعددت كما وكيفا

– افتتحت محكمة شعف
شهران عام ١٣٩٧هـ وكان لي
الشرف أن أكون أول قاضي بها،
أدبت أعمالها بتوفيق الله بكل

• كنت أول قاضي لمحكمة شعف شهران عام ١٣٩٧هـ

المملكة، أما بعدها فقد غاب أهل
المدر على أهل الوبر.
والسراة: تقع جنوب
شرق أبها على مسافة ٨٥ كم

تقريباً، وتتصل بخميس مشيط بطريق مسفلت ٦٥ كم، كما
تتصل بنجران بطريق مسفلت ٢٥٠ كم، ويحدها من الغرب
الفرشة ومن الشمال العرقين وأحد رفيدة، وسراة عبيدة
مشهورة، بها ما يقارب مائة قرية، وقرى بني بشر عددها
١٥٠ قرية تقريباً، وقرى رفيدة عددها خمسون قرية، أي
أن عدد ما تخدمه من قرى يقارب الأربعمئة قرية.

ولقد تأسست محكمة سراة عبيدة عام ١٣٥٠هـ وأول
من عمل بها الشيخ ناصر بن عبدالرحمن بن جعوان، وقد
بدأ العمل الرسمي بالضبوط عام ١٣٦٧هـ مع فضيلة
الشيخ حسن بن جعفر العتمي وقد عمل بها القضاة حسب
الترتيب:

– الشيخ ناصر بن عبدالرحمن بن جعوان (١٣٥٠هـ)
ثم الشيخ حسن بن جعفر العتمي (٢٧/١٠/١٣٦٧هـ)،
ثم الشيخ حمد العيسى (١٣٨٠هـ)، ثم الشيخ عبدالله بن
مهدي الحكمي (١٣٨٤هـ)، ثم الشيخ أحمد بن علي الحفاظ
(١٤٠٠هـ)، ثم الشيخ عبدالله البشر (١٤٠٠هـ)، ثم الشيخ
أحمد جابر الشهراني (١٤٠٠هـ)، ثم الشيخ عائض عبدالله
القحطاني (١٤١١هـ)، ثم الشيخ عبدالله بن سعد البقيه
(١٤١٥هـ).

■ ما هي مريئاتكم حول أعمال كتابة العدل كجهة توثيق؟
– شهدت أعمال التوثيق في كتابات العدل تطوراً
ملحوظاً ومشكوراً، وما نزال نطمح للمزيد من ذلك، كما لا
يخفى على أحد مدى عناية الوزارة بالاستفادة من التقنية
الحديثة في تطوير أعمال كتابات العدل.

■ هل يخدم القضاء تأهيل المكتب القضائي بالباحثين الشرعيين؟
– نعم، بالطبع يخدم القضاء كثيراً، وأعتقد من الأهمية

بمكان زيادة تعيين الباحثين
وعدم الاقتصار على الشرعيين
فقط، بل والأخصائيين
الاجتماعيين، وكذلك لا أرى
مانعاً من الإفادة من المستشارين

• محكمة سراة عبيدة تخدم ٤٠٠ قرية في السراة وبني بشير ورفيدة

يسر وسهولة، ولقيت الاحترام من أهل تلك البلدة وغيرها
من القرى المجاورة، ثم نقلت لمحكمة سراة عبيدة التي تبعد
عنها حوالي سبعين كم، واستلم العمل بعدي الشيخ حسن
عبد عسيري قاضي استئناف حالياً بمكة المكرمة ثم الشيخ
أحمد بن محمد الشعفي – رحمه الله – ثم الشيخ أحمد بن
جابر الشهراني – أطال الله عمره – ثم تعاقب عليها عدة
قضاة منهم الشيخ عبدالحكيم المطوع، والشيخ محمد بن
فهد الهويمل، والشيخ فهد بن سعد الماجد والشيخ عادل
الجبير والآن بها الشيخ عبد الملك الفيز والشيخ ظافر بن
محمد الشهري.

■ حدثنا عن محكمة سراة عبيدة؟

– السراة هي: أعلى الجبال الحاجزة بين تهامة واليمن،
أما عبيدة فهي: جمع من قبائل قحطان (مذحج وقضاعة)
وتنطق غُبَيْدة (بضم العين وفتحها وفتح الباء وكسرهما)
وعُبَيْدة (بفتح العين وإسكان الباء) فأما عبيدة بالضم فهم
ممن انتسب إلى عبيدة بنت مهلهل التي تزوجت في بني
حارث بن كعب بن الحارث بن مذكج، وهو معاوية بن
عمرو بن الحارث بن منبه بن يزيد بن حرب بن علة بن
جلد بن مذكج، ثم تزوجت في بني روح بن مدرك الجنبلي،
فولدت لكلا الزوجين أولاداً انتسبوا لها، فسموا عبيدة
بافتح، وعبيدة قبائل كثيرة منهم عبدة وهي في عداد شمر
حالياً، ومنهم قبائل رحلت أيام الفتوح الإسلامية واستقر
بعضهم في الشام أو في المغرب العربي أو اليمن.

وسراة عبيدة: تقع في منطقة مرتفعات ذات تلال
وأودية وتتجه أرضها إلى السهول ذات الامتداد الطولي،
وخاصة كلما اتجهنا للشمال الشرقي، أما غربها وشرقها

وجنوبها الشرقي فهي مناطق
جبلية وأودية مما جعل أهلها
يتنوعون في حياتهم بين أهل
مدر وأهل وبر، وبخاصة قبل
فترة النهضة التي شملت أنحاء

• كنت بين أهل مدر وأهل وبر ولكن في الحاضر غلب أهل المدر على أهل الوبر

تعدد وقوة الأنظمة.
■ هل تقتضي لدى القاضي في
حالة المصلحة الأخذ بالقول
المرجوح على القول الراجح خاصة
في المصالح والمفاسد؟

- لا مانع من ذلك، لأن القاعدة الشرعية نصت على أن
(دبر المفسد مقدم على جلب المصالح).
■ يمر المرء بالعديد من المواقف، فهلا ذكرتم موقف أفرحكم
وآخر أحزنكم؟
- الحمد لله أمر المسلم كله خير، فالأفراح كثيرة، وكذا
الأحزان، فاشكر الله على الأفراح، واحتسب وأصبر لضدها،
لنيل الأجر والثواب من الله.
■ ما رأيكم في بدائل السجن بالأعمال الاجتماعية وخاصة
على الأحداث؟

- هذا شيء طيب ومفيد للأحداث وغيرهم، ولقد اطلعت
على بعض أحكام أصحاب الفضيلة قضاة المحاكم وأعجبت
بما حكم به أحدهم على شخص بحفظ ثلاثة أجزاء من
القرآن الكريم وفي خلال شهرين بدلاً من السجن، وقرر
المحكوم عليه قناعته، فالفائدة هنا للمحكوم عليه حفظه
لثلاثة أجزاء خير من بقاءه في السجن مدة من الزمن.
■ ما هو الرأي المناسب في المبالغة في الحكم والتفاوت فيه؟
- الوسط في الأمور وهو الخير.

■ هل المحامي أدى دوره في التقاضي وما نظرتكم له؟
- إذا كان هدف المحامي نصرته المظلوم وليس جمع
المال، فهو بذلك أدى الدور الذي أنيط به، لأن مهنة المحاماة
أنشئت لهذا الغرض، العدل والإنصاف اللذان هما أسس
القاعدة الشرعية، وهو يسهل على القاضي إجراءات
التقاضي ودوره مهم في ذلك.
■ ما رأيكم في تحول قضاة التمييز إلى استئناف؟ وهل
يعطي مجالاً أوسع للمتقاضين أم يطول من إجراءات التقاضي؟
- لا شك أن تحول قضاة التمييز إلى استئناف سيعطي

مجالاً أوسع للمتقاضين في ظل
توسع محاكم الاستئناف وكثرة
القضاة بها، وتعددها في مناطق
المملكة، وسيساهم ذلك بإيجابية

المؤهلين في الأنظمة خاصة من
ذوي الخبرة السابقة في
القضاء.
■ ما نظرتكم في تدوير القضاة
وكتاب العدل؟

- للتدوير معنيان: إما التدوير في مكان العمل، أو في
مجال التخصص، وكلاً منهما من المصلحة تطبيقه، لكن
الأفضل هو بقاء القاضي في تخصصه النوعي، أما مكان
عمله فهذا يحكمه نظام القضاء وما يراه المرجع فيه
المصلحة، والتدوير أثبت فائدة كبيرة، حيث يؤدي لتحريك
العمل وتنوع الخبرة وتوسيع دائرة الرقابة المتبادلة، وقد
ظهرت أهميته الكبيرة في ظل الظروف الراهنة.
■ ما رأيكم في الأخذ بفكرة الوساطة والتوفيق قبل الشروع
في التقاضي؟

- ضرورة الأخذ بفكرة الوساطة والتوفيق وتفعيلها
وتعيين الأكفاء للقيام بها، والوزارة لديها القناعة بأهمية
وفعالية هذا المبدأ القضائي الذي أثبتت تجارب الدول
الأخرى فائدته في تخفيف القضايا.
■ هل ينجح مشروع المحكمة الإلكترونية التي تتيح للمترافعين
تقديم دعواهم وتبادل دفعاتهم؟

- لا أستطيع الحكم على ذلك وأعتقد أن الطريق طويل
جداً لتطبيقها والواقع لا يساعد على ذلك لعدم وجود البنية
التحتية، والبيئة الصالحة التي تؤدي نجاح التطبيق.
■ نهجت وزارة العدل بعقد شراكات مع ذوي الاختصاص
والخبرة لإنتاج مشروعها التطويري. فهل من تطلعات
تضيفونها؟
- هذه الشراكات تعكس الرؤية البعيدة لوزارة العدل،
لذا يجب التأكيد على أهمية توسيع هذه الشراكات إلى
خبرات الدول المتقدمة في القضاء وعدم الاقتصار على
الجهات الداخلية، فالحكمة ضالة المؤمن. نسأل الله التوفيق
في مسعاها.

■ ما نظرتكم حيال تعدد وقوة
الأنظمة مع ضعف التطبيق؟
- لا يحقق المصلحة، لأن
القوة في التطبيق تُحافظ على

• تأسست محكمة سراً عبيدة قبل توحيد المملكة عام ١٣٥٠ هـ

لإنجاز الأعمال وربما يختصر ذلك إلى عدم رفع القضية للمحكمة العليا واقتناع المتقاضين بما يقرره قضاة الاستئناف.

■ بماذا خرجت به بعد تقاعدكم سواء من خبرات وتجارب وعلاقات؟

– خرجت به بعد التقاعد: أحسب أنني أرضيت ضميري وملت رضا الرب جلّ في علاه ورضا من راجعني لخدمته في مجال القضاء، وأطلب العفو فيما كان القصور مني، ولقد مررت بتجارب عديدة واكتسبت ولله الحمد أصدقاء كثيرون من زملائي القضاة، وأمراء المراكز وغيرهم من السواد الأعظم ممن راجعوني.

■ في مسيرة عملكم بالقضاء ما هي أبرز وأهم القضايا؟
– تعلم أن القضاء مسؤولية عظيمة، فالقضايا كلها مهمة، والقاضي كل يوم جديد على العمل مهما بلغ من خبرة وطول بقاء فيه، إلا أن بعض القضايا تتطلب الصبر والدقة والثبات وتفرض نفسها أنها مميزة كما حصل لدي قضية زوجية استمرت من الساعة التاسعة حتى الثانية بعد الظهر، والحمد لله انتهت بما يرضي الطرفين، إلا أن هذه القضية اعتبرها الأبرز والأهم لأن طول الوقت في الجلسة اختصر ربما شهور أو سنين ولربما وصل الضرر إلى أسرة الزوجين.

■ ما هي أهم وأبرز المعايير في اختيار القاضي؟
– القضاء نبراس للعدل مقامه عظيم وعمله جليل، فهو سبيل إقامة الحق وإنصاف المظلوم، وقد اعتنى الفقهاء – رحمهم الله – بذكر الصفات التي تتوفر في اختيار من يتولى هذا المنصب، كما ذكره ابن قدامة – رحمه الله – حيث يقول: ينبغي أن يكون القاضي قوياً من غير عنف، ليناً من غير ضعف، لا يطمع القوي فيه ولا ييأس الضعيف من عدله، لا يؤتى من عقله ولا يخدع لغره، سمياً بصيراً

حليماً متانياً ذا فطنة وتيقظ، إلى آخر ما ذكره – رحمه الله – التي لا تخفى على أحد ممن هو قريب من هذا المجال.

• وسائل الإثبات تقوي القرائن أما الاجتهاد مطلب لتقنين الأحكام

■ هل من عمل أو نشاط مارستموه بجانب عملكم وبعد تقاعدكم؟
– كنت بجانب عملي وبخاصة في سراحة عبيدة المسؤول عن جماعة تحفيظ

القرآن الكريم في تلك الجهات، كنت جنباً إلى جنب مع الطلاب والمدرسين في حلقات تحفيظ القرآن الكريم، وكذلك توزيع ما يردنا من أهل الخير في توزيع الزكاة وبناء المساجد والحمد لله، وهذا شرف اعتز به ما حييت وغيرها من أعمال البر، أما بعد التقاعد فلقد تحصلت على رخصة مهنة المحاماة الشرعية.

■ ما رأيكم في تطور القضاء وتنوع مرافقه وخدماته؟
– أرى أنه يسير في مساره الصحيح، من حيث المرافق والخدمات والمرونة في الأشياء الإدارية فيما يخص القاضي والأقسام المحدثّة في مجلس التقديس والقضايا وخلافها، إلا وأنه مع هذا فمهما عمل المسؤولون فسيضل الطلب قائماً بحكم التوسع العمراني.

■ ما هي نظرتكم في استعانة القاضي بوسائل الإثبات الحديثة كالبصمة والحمض النووي وغير ذلك من الوسائل الطبية؟
– كل ما ذكرته هي وسائل من الوسائل التي تقوي القرائن على المتهم وزيادة زجره بالتعزير، أما أن تكون أدوات قاطعة في إثبات الإدانة على المتهم، فلا أرى ذلك، لأنه لا اجتهاد مع النص البينة أو الإقرار.

■ ما رأيكم بتقنين عقوبات التهم التي ليس فيها عقوبة مقدرة شرعاً؟

– هذا مطلوب، لأن العقوبة تكون على قدر الحاجة ولأن عقوبة التعزير غير مقدرة وتختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنب وصغره، كما أشار إلى ذلك ابن تيمية في كتابه (السياسة الشرعية) وأيضاً بحسب حال المذنب، أسأل الله أن يوفق القضاة في توحيد العدالة ونشرها ورفع الظلم.

■ تقسيم المحاكم إلى محاكم متخصصة هل سيساهم في تخفيف كاهل العبء على المحاكم العامة؟

• حقوق الإنسان سند للقضاء في تطبيق العدالة

• (العدل) و (القضائية) صنوان تسقى
بماء واحد علماً ومعرفة ومنهاجاً

– مجلة العدل منار إشعاع
والرافد الثاني، مجلة القضائية
التي صدرت مؤخراً ، كلا
المجلتين صنوان تُسقى بماء
واحد علماً ومعرفة ومنهجاً لما

تشتملان عليه من قواعد فقهية وأصول ودروس علمية
وعملية لأصحاب الفضيلة القضاة في مجال البحث العلمي،
وإن وزارة العدل في اختيارها لما اشتملت عليه مجلة العدل
ومجلة قضائية في موضوعاتها يعتبر حدثاً رائعاً يدل على
تفهمها وإدراكها للامحدود في تطوير مرفق القضاء بجميع
وسائله، ونحن نبارك للوزارة على هذا التحصيل العلمي
للناس عامة، ولرجال القضاء خاصة، والشكر موصول
لهيئة الإشراف على المجلتين وللعاملين فيهما وفي مقدمتهم
معالي وزير العدل والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

■ نما لنا أنكم تقرضون الشعر، فما هيدتكم مجلة العدل؟
– هذه أبيات أهديتها لمجلة العدل وأسرة التحرير راجياً
أن تكون عند حسن الظن:

(مجلة العدل) ناجتني بلابلها
فافتنّ في دفتيها طيف أشعاري
وها أنا من رُبى أبها أبادلها
حباً وأروي لها عن بعض أخباري
وابن الحميد وابن عيسى وما بذلا
للعدل نزهو به في كل أقطاري
والسابقون مصابيح الدجى شهدت
خير الجهود جناها خير أثماري
وللقضاة وما عانوا وما بذلوا
لنصرة الحق في صبر وإيثاري
كانوا شموساً فما هانوا ولا وهنوا
ولا استكانوا لختار وغداري
لن قضى نحبه المولى ورحمته
والحي يسعى بتوفيق من الباري
الحق مطلبهم والصبر رائدهم
كم أطفئوا فتناً تسري كمالناري
وليحفظ الله بالإسلام دولتنا
تمضي على هديه في كل مضماري

– لا شك أن تقسيم المحاكم
إلى محاكم متخصصة فيه
تخفيف وإسهام كبير وسرعة في
الإنجاز إذا ما قابله اجتهاد من
القضاة في الفهم والأداء والشعور
بالمسؤولية.

■ ما نظرتكم لحقوق الإنسان.. وهل ساهمت إيجابياً بجانب
القضاء؟

– حقوق الإنسان شاهد على الحدث وفاعلها التقييم
الشخصي للمتهم، وطلب الإنجاز في قضيته سواء له أو
عليه وفي متابعتها مساهمة إيجابية ومساندة بجانب
القضاء للدلالة على إثبات نزاهته واحترامه لحقوق الإنسان
الذي لا يؤخذ إلا بجرم مشهود يستحق عليه العقوبة
الشرعية.

■ ما أبرز الكتب لديكم وتطالبون القاضي بقراءتها؟

– أبرز الكتب لدي فتاوى الشيخ ابن تيمية وفتاوى
الشيخ محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية وعدة كتب
للشيخ عبدالعزيز ابن باز – رحم الله الجميع – وغيرها
كثير، والحمد لله وكون أصول الفقه هي المورد العذب
للقضاء الشرعي أنصح أي قاضي بالرجوع للقواعد الفقهية،
وفهمها جيداً، لأن القاضي في حكمه يحتاج إلى الفهم كما
أوصى به الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه
لأبي موسى الأشعري.

■ كيف ترون الحد من الجرائم التي ازدادت وتنوعت وما
العلاج؟

– لقد تعددت الجرائم وازدادت بالكيف والكم، وهي
محل اجتهاد القضاة – وفقهم الله – ما لم تصل الحدود
المقدرة من الشارع، والعلماء – رحمهم الله – عملوا تفصيلات
عدة تتفق مع تنوع الجريمة، فجعلوا الجلد عقوبة للجناية
على الأعراس، والعقول وغيرها، كما أقر الشرع القتل عقوبة
لأعظم الجنايات كالجناية على النفس، والجناية على الدين
بالطعن فيه والردة، وكذلك على الفروج المحرمة لما فيها
من المفساد العظيم، فالمقصود دفع الفساد وبقتل المفسد
في الأرض ويحد ذلك من ارتكاب الجريمة.

■ ما تقيمكم مجلة العدل وبما تقترحون حيالها؟